أولاً : المتغيرات السياسية فى الحقبة التاريخية (1952-1922م) وأثرها مثلت ثورة 1919م نقطة فارقة فى لفت نظر الإحتلال البريطاني إلي مكامن وهي الإنسان الرافض للظلم والإحتلال والاستغلال فحاول إمتصاص غضب الشعب وأبدى إهتماماً شكلياً بالتعليم حتى تهدأ ثورة الشعب على سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فعمل على إنشاء بعض المدارس وتطوير الكتاتيب والتغيير في السلم ومن الآثار الواقعة لثورة 1919م تصريح 28 فبراير 1922م حيث انتصرت الحركة الوطنية وأعلن الإستقلال لكن ذلك ليم يكن يعني إنهاء النفوذ الإنجليزي فقد كان استقلاً مشروطاً بثبوت تصريح 28 فبراير 1922م وهي : تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر . الدفاع عن مصر ضد كل إعتداء أو تدخل أجنبي . ● حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات وقد تضمن التصريح إلغاء الحماية البريطانية على مصر ، الإلغاء شكلياً إلا أن ضرورته تتضح من عدد من المكاسب الخاصة بالتعليم كما وبدء التفكير السياسي لتقديم إصلاحات في مجال التعليم كما ظهر عند محمد فريد ، وكذلك إسناد التعليم إلى وزارة المعارف المصرية ـ حتي ولو كان من الناحية الشكلية أيضاً ـ إلا أنه كان سبباً فى طرح خطط للإصلاح التعليمي في هذه والحقيقة أن منح مصر الإستقلال من جانب الإستعمار الإنجليزي كان لوناً من ألوان إمتصاص الغضب المصري وإجهاض الثورة التي فجرت في مصر وكان وقد أثر فيها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والبارودى وعرابي والنديم ومصطفي كامل وغيرهم ثم كان الذي ظهر منهم في الصورة مفجراً لهذه الثورة وقائداً لها هو الزعيم سعد زغلول. صدر دستور 1923م وتضمن لأول مرة رسم ملامح أساسية للتعليم ومثل في ذلك مدلولاً سياسياً مهماً لكافة الجهود الشعبية وغير الشعبية التي توجهت للإصلاح التعليمي. بالإضافة إلى المدلول القانوني حيث صدر في ظل هذا الدستور عدد من القوانين المنظمة للتعليم بصفة خاصة . دستور 1923 إشارات واضحة فى موادة كما يلي : (مادة 17 : التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناف الأداب / مادة 18 : تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون / مادة 19 : التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني أنه صدر دستور 1923 م لم يمنع الإنجليز من التحكم في مسار التعليم فمع صدور قانون التعليم الأولي سارت سياسة التعليم بنفس الطريقة التي رسمها الإحتلال من حيث التمييز الطبقي بين التعليم الخاص والتعليم الحكومي أي البقاء على أحد أشكال الإزدواجية فى التعليم المصري وتكريسها حتى مع صدور دستور وطنى المدارس الأجنبية ، والمدارس العالية ، والذين غالباً يكونون من الأجانبي أو من الموالين ليهم ويُقال أن الدين طرح جانباً لأن الإنجليز كانوا يلوحون بالمسيحية في مصر ومن ثم حدد سعد زغلول هدفه فى جمع (الهلال والصليب) لتبدو وحدة الأمة أمام الإنجليز وأمام غيرهم على السواء ، فثورة سنة 1919م ثورة على الإحتلال تبنتها السياسة الإستعمارية حيال مصر وإذا كانت ثورة 1919م لم تنجح في تحقيق كل أهداف مصر حيث أن تنشده مصر ، إلا أن الثورة قد نجحت في إلغاء الحماية وفي حمل إنجلترا على إعلان هذا الإلغاء والإعتراف بإستقلال مصر . ولذلك لم يكن غريباً أن تنهج الحكومة المصرية بعد الدستور نفس المنهج الذي كانت تنهجة حكومة الاحتلال الإنجليزي قبله وكان الذي تغير في سياسة مصر هو أن الإنجليز كانوا بارزين على المسرح يحركون من هم على المسرح . وقد شهدت ذلك الفترة عدداً كبيراً من الأحزاب والجماعات السياسية مثل حزب الوفد والأحرار الدستوريين بين مصر الفتاة والسعديين والكتالة الوفدية والحزب الوطني والأخوان المسلمين ورغم تمتع حزب الوفد بتأييد غالبية الشعب المصري في جميع أنحاء البلاد فلم يقدر له أن يتولي الحكم أكثر من تسعين شهراً في الفترة 1922م حتى 1952م ولم يكن حزب الوفد قوة متماسكة فقد أضعفته الخلافات 99- لم يقدم حزب الوفد موقفاً واحداً واضحاً تجاه قضايا الأمة الاقتصادية والسياسية الأمر الذي أضعف من موقف الجماهير أمام تحالف الأسرة المالكة مع كبار ملاك الأراضي (الأرستقراطية المصرية (وكبار موظفي الدولة وكبار المهنيين وأصبح هذا التحالف مدعماً تطورت الإحتلال هو القوة الاجتماعية والسياسية المسيطرة مجال الاقتصاد أو التربية . وتستطيع أن نؤكد أن هذه الفترة شهدت مداً ليبراليا ديموقراطياً لم تشهدة البلاد من قبل فلقد كانت الحريات العامة مباحة وحرية إنشاء الأحزاب السياسية وحرية إبداء الرأي مباحة وحرية إصدار الصحف والمجلات مباحة وكذلك حرية العقيدة ولكن لأن الرأسمالية المصرية لم تكن وليدة التطور الطبيعي علي غرار الرأسمالية الأوروبية فلقد تشوهن كافة الأشكال التي حاولت إستعادتها من الرأسمالية الأدوروبية وأصحبت الأشكال لا تعبر عن أطر فكرية حقيقية في الواقع المصري وتبلور الصراعات السياسية التي كانت موجودة في تلك الفترة فيما يلي : الإنجليز : تخلي لها الاستعمار الإنجليزي عن مسرح الأحداث ظاهرياً بعد الإستقلال ولكن إحتفظ لنفسه بعده أمور نص عليها تصريح 28 فبراير ومارس سياسته من خلال الأحزاب الصغيرة الى شجع عليها لتقام لضرب الأحزاب الكبيرة ولتمزيق الشمل الوطني وظل موجهاً للحكم من خلال بسط نفوذة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. الرأسمالية المصرية : لقد نمت هذه الطبقة بشكل أخذ يهدد الحياة الرأسمالية المصرية : لقد نمت هذه الطبقة بشكل أخذ يهدد الحياة السياسية في البلاد فنظراً

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

لمصالح هذه الطبقة الرأسمالية مع الإستعمار العالمي كان لها اليد الطولي فى تقرير سياسة البلاد فهي مع القصر والاستعمار لها أهداف ثلاثة تحقيق كل منها الأخري ومن هنا فكانت هذه الطبقة لها أحزابها السياسية المتعددة الموجودة ولها رجالها في القصر وفى خارج البلاد ولذا فقد تدخلت هذه الطبقة بشكل رئيسي في تقرير مصير البلاد سياسياً وأخذت تلعب دور العميل ومن هنا فإن البلاد قد بليت بمصائب عدة جراء سياستها الداخلية . القصر : وعلى الرغم من أن الدستور قد نصر على أن جميع السلطات مصدرها الأمة إلا أنه أعطي للملك الحق في انتهاك الدستور وتحقيق ذلك بالفعل حينما تأجل البرلمان سنة 1925 م وتعطله 1928 م وإلغائه عام 1930 م فالملك لم يكن منصرفاً على تطبيق إحكام الدستور بل كان يسعي لإيجاد المنافذ التي يتحرر بها من قيوده وساعده على ذلك حاشيته في القصر التي كان لها مصالحها الذاتية فأخذت تنشئ الأحزاب الخاصة بها وتناور وتنادى من أجل تحقيق في البلاد الأحزاب السياسية : ياستبعاد) حزب الوفد (الذي حقق الكثير لصالح الطبقات المتوسطة فى المجتمع المصري على الصعيد الاقتصادي والسياسي يمن أن نقول أن بقية الأحزاب لاسياسية كانت تميل إلى إحدى القوتين الإنجليز من ناحية والقصر والملك من ناحية ثانية وتمكيناً لإستبداد الملك . ولقد إنتهزت هذه الأحزاب فرصة حصولها على الأغلبية البرلمانية لقضاء مصالح الحزب ومصالح أعضائه وأصبحت عضوية البرلمان مصدراً للربح وموارداً للثروة تدفع من أجل الإتاوات للحزب وتسترد بعد العضوية . وهذه القول لا ينسحب على كل الأحزاب بالقطع فقد كان هناك حزب الوفد ومصر الفتاه والحزب الوطني لم يخوضوا تلك الحرب الضروس من أجل المصالح الذاتية لقد تركز الصراع بين هذه الأحزاب والأحزاب الموالية للقصر والملك

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي